متنا بزمان او قبد بجمعها او صدقها بوقوعها في ذلك الزمان او مع ذلك القيد فاذا
قلت اكرمك غدا وان جيتني اكرمتك فان وقع الاكرام في الغد او وقت المجي
كان ذلك القول حقا وصدقا والا فلا والمطابق الموافق والواقع الخارج وما في
نفس الامر والمراد بالامر هنا المركب الخبري وبالعقيدة ما ربط عليه القلب
وجزم به وبالدين الملة وبالمذهب الطريقة واطلاق الحق علي كل من هذه الاربعة
باعتبار الاشتمال المذكور حقيقي علي وزان اطلاق الحيوان علي الانسان لاشتمال
الانسان عليه انتهي قوله باعتبار اشتمالها الخ قال القرمي هنا اشارة الي شيين
احدهما ان اطلاق الحق علي المذكورات بطريق المجاز المرسل تسمية للمشتمل
باسم المشتمل والثاني بطريق الحقيقة المشتركة فيكون هو اشارة الي سبب
التسمية انتهي وقال مولانا احمد قوله باعتبار اشتمالها مشعر بان اطلاق الحق
علي الامور المذكورة بطريق المجاز والعلاقة هو الاشتمال انتهي تامل في
ادعائهما احتمال المجاز قوله واما الصدق فقد شاع في حسب الاستعمال
وقيل بحسب العرف قوله في الاقوال قال العصام يعني دايرة الحق اوسع اذ يحيط
بما لا يحيط به الصدق فلذا اختير علي الصدق ليذهب نفس السامع في وصف
اهل الحق كل مذهب ممكن قال شيخ الاسلام اشار الي ان الصدق اخص
من الحق مطلقا والي انه قد يطلق علي غير القول من الاربعة المذكورة فيكون مساويا
للحق وقد يطلق علي غير الاربعة اطلاقا شايعا عند جماعة خاصة قال الشنواني
الظاهر انه مصدر بمعني خصوصا نهو من المصادر التي جات علي فاعلة كالعافية
والعاقبة منصوب علي انه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اخص تخصيصا
الاسما بكون الان الحق خصوصا بنا علي القول حقيقة حذف عامل المؤكد
ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جا زيد او الزيدون خاصة وهم الصوفية
فقد اطلقوه علي استوا السر والعلانية والظاهر والباطن بان لا تكذب احوال
العبد اعماله ولا اعماله احواله وجعلوا الاخلاص لازما وقد يفرق بينهما
اي قد يفرق بوجه اخر بين الحق والصدق قال شيخ الاسلام وفيه اشارة
الي انهما متساويان وان بينهما فرقا اي اعتباريا مطابقة للواقع اي قال العصام

وكان

الاستعمال

١٥

وكان الحق هو الواقع ويساغ ان يقال واقع حق وواقع باطل ولم يوصف الواقع
بشي منهما على ان بطلانه بنهاية الذم متساويان وان سميا فرقا اعتباريا ولازم الواقع بعد
مطابقته للاعتقاد انما هو بعود الذم الي الاعتقاد قلت تفسير الحقيقة
بمطابقة الحكم مسامحة وحاصله كون الحكم بحيث يطابقه الواقع كما ان معني
الصدق كون الحكم بحيث يطابق الواقع فيكون الاعتقاد دون الحكم فان قلت
وصف الاعتقاد بمطابقة الواقع لافادة حقيقته وعدم بطلانه فما الفايدة
في وصفه لمطابقة الواقع اياه قلت الفايدة المبالغة في ثبوته بحيث صار
مستحقا لان يعتبر احق بالثبوت من الواقع فتعتبر المطابقة في الثبوت من
جانب الواقع وجعل اصلا للواقع الحق مبالغة ليس في الصدق ففي
هذا الفرق ظهر ايضا وجه اختيار الحق علي الصدق قوله حقيقة الشي وماهيته
قال شيخ الاسلام اشارة الي ان معني الحقيقة والماهية واحد وهو الامر الذي بسببه
يكون شي هو ذلك الشي كالحيوان الناطق بالقياس الي الانسان فالباء للسببية
واغتفر في التعبير بذلك اتحاد السبب والمسبب لفظا لضيق العبارة عن المقصود
فالضمير الاول للشي حقيقة بجعل ثانيهما موكدا للاول قيل اولهما لما به الشي
وثانيهما للشي وان اتحد مفهومهما صدقا واعترض علي الاول بانه غير مانع
لصدقه بالعلة الفاعلية واجيب بان الفاعل ما به الشي موجود لا ما به الشي
ذلك الشي وعلي الثاني بانه غير مانع ايضا لصدقه بالعرضي كالضاحك اذ
يصدق عليه انه ما به الانسان ضاحك ويجاب بان هذا تعريف للماهية صدقا
وكلامنا في التعريف للماهية بقرينة التعبير بهو هو والماهية كما في شرح المقاصد
لفظة مشتقة مما هو ولذا قالوا ماهية الشي ما به يجاب عن السوال بما هو كما ان
الكمية ما به يجاب عن السوال بكم هو انتهي قال العصام وقد اجمعوا علي ان الماهية
مشتقة مما هو يعني ماخوذ عنه بالحاق ياء النسبة ولو قيل انها ماخوذة مما هي لكان
اقل اعلالا وبعد في الحاق ياء النسبة بما هو علي قاعدة اللغة نظر ولا يوجد له نظير
واظن انه منسوب الي لفظ ما واهمل صله مائية قلبت الهمزة ياء لا يقال هاكذا وايا كه
وله نظاير فانه يقال لما يجاب به عن السوال بكم كمية نسبة الي لفظ كم والمراد بقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)